

**No. 40100**

---

**United States of America  
and  
Algeria**

**Investment Incentive Agreement between the Government of the United States of America and the Government of the Democratic and Popular Republic of Algeria. Washington, 22 June 1990**

**Entry into force:** *4 December 1990 by notification, in accordance with article 7*

**Authentic texts:** *Arabic and English*

**Registration with the Secretariat of the United Nations:** *United States of America, 24 March 2004*

---

**États-Unis d'Amérique  
et  
Algérie**

**Accord relatif à l'encouragement des investissements entre le Gouvernement des États-Unis d'Amérique et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire. Washington, 22 juin 1990**

**Entrée en vigueur :** *4 décembre 1990 par notification, conformément à l'article 7*

**Textes authentiques :** *arabe et anglais*

**Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies :** *États-Unis d'Amérique, 24 mars 2004*

و تنسج هذه الاتفاقية نافذة المفعول بتاريخ المذكورة التي تعلم فيها حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حكومة الولايات المتحدة الامريكية بأن الاتفاقية قد أوفت بإجراءاتها الدستورية .

و بناء على هذا فإن الموقعين أسفله ، المفوضين من طرف حكومة كل منهم يضعون اسماءهم على هذه الاتفاقية .

حررت هذه الاتفاقية بواشنطن في 22 جوان 1990  
باللغتين العربية و الإنجليزية في نسختين لكل منها ، و لهما نفس  
القوة القانونية .

عن حكومة	عن حكومة
الولايات المتحدة	الجمهورية الجزائرية
الأمريكية	الديمقراطية الشعبية

- ١ - تعين كل حكومة محكماً واحداً ، ويسمى هذان المحكمان باتفاق مشترك، رئيساً على أن يكون مواطناً لدولة ثالثة ، ويعين من قبل الحكومتين . ويجري تعيين نمذجين خلال مدة شهرين ، و الرئيس خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام طلب أي من الحكومتين للتحكيم . وإذا لم تجرأ التعيينات خلال المهلة الزمنية المذكورة آنفًا ، فيجوز لأي من الحكومتين عند عدم وجود أي اتفاق آخر ، ان تطلب إلى (الأمين العام لمجلس تسوية النزاعات التابعة عن الاستثمار ) اجراء التعيين أو التعيينات الازمة ، و توافق كلتا الحكومتين على قبول ذلك التعيين أو التعيينات الازمة .
- ٢ - تبني هيئة التحكيم قرارها على مبادئ وقواعد القانون الدولي العام المتعلقة بذلك . و تتخذ قرارات هيئة التحكيم بأغلبية الأصوات . و يكون قرارها نهائياً و ملزماً . ولا يجوز إلا للحكومتين طلب اجراءات التحكيم و المشاركة فيها .
- ٣ - تدفع كل من الحكومتين تكاليف محكمها و تمثيلها في الاجراءات المنفذة أسماء هيئة التحكيم . و تدفع تكاليف الرئيس و التكاليف الأخرى مناصفة من قبل الحكومتين ، و يجوز لهيئة التحكيم أن تبني أنظمة تتصل بالتكاليف و متوافقة مع ما ذكر آنفًا .
- ٤ - تنظم هيئة التحكيم اجراءاتها الخاصة بها في جميع القضايا الأخرى .

#### المادة السابعة

تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى انتهاء ستة أشهر من تاريخ استلام مذكرة تعلم أحدى الحكومتين بموجبها الحكومة الأخرى عن نيتها في عدم بقائها طرفاً في الاتفاقية . وفي تلك الحالة ، تبقى أحكام الاتفاقية بقصد التطبيق التي صدرت أثناء سريان مفعولها ذاته لمدة تلك التنفيذية ، ولكن على الا تتجاوز ، في أي حال ، عشرين عاماً بعد الغاء الاتفاقية .

### المادة الثالثة

تناول مبالغ عملة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانونية ، بما فيها الاعتمادات بهذه العمنة التي يحصل عليها المصدر نتيجة تلك التنظيمية معاشرة من قبل حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لا تقل تنفيذاً ، من حيث الاستعمال و التحويل ، عن المعاملة التي تستحقها هذه الأموال في أيدي المطرف المفطى بالتأمين . و يجوز لل مصدر أن يحول هذه المبالغ و الاعتمادات إلى أي شخص أو هيئة ، و متى حولت هكذا ، تصبح قابلة للاستعمال بحرية من قبل ذلك الشخص أو الهيئة في أراضي الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

### المادة السادسة

أ - يحل أي خلاف بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية و حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بمقدار تفسير هذه الاتفاقية ، أو متعلق ، حسب رأي أحد الحكومتين ، بمسألة تخص القانون الدولي العام ناجم عن أي مشروع أو نشاط أصدرت له تشطيبة ، يحل ، إلى الحد الممكن ، عن طريق المفاوضات بين الحكومتين . و إذا لم تتوصل الحكومتان إلى حل اتفاقى للخلاف بانتهاء ، ثلاثة أشهر من طلب المفاوضات ، فإن التلاف ، بما فيه ذاتية تنطوي على سائلة تتعلق بالقانون الدولي العام ، يرفع ، بمبادرة أي من الحكومتين ، إلى هيئة تحكيم لحله وفقاً للفقرة (ب) من المادة السادسة .

ب - تشكل هيئة التحكيم لحل الخلافات وفقاً للفقرة (أ) من المادة السادسة ، و تتحمل كسابلي :

المتحدة الــأمريكية في المطالبة بتبسيط حقوقها ، بموجب القانون الدولي ،  
بوصفها دولة ذات سيادة ، و يعتبر حقا متميزا عن آية حقوق قد تكون  
نها بوصفها الجهة المصدرة .

ج - ان اصدار التنظيم خارج الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
بصدد مشروع او نشاط داخل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
لن يخضع (المصدر) للانظمة المطبقة على مؤسسات التأمين او المؤسسة  
المالية بموجب قوانين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

د - تكون الفوائد والاجور على القروض التي يقدمها او يضمنها المصدر  
معفاة من الضريبة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
ونن يكون المصدر عرضة للضريبة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية نتيجة لا ي تحويل او ما قد يؤول اليه بمقتضى الفقرة ١ ،  
من المادة الثالثة هذه . و تقرر الضريبة على التعاملات الاخرى  
التي يقوم بها المصدر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
بمقتضى القانون المطبق او بموجب اتفاق محدد بين (المصدر)  
وبين اسلطات الجباية العناية لحكومة الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية .

#### المادة الرابعة

الى الحد الذي تبطل فيه قوانين الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية او تمنع المصدر جزئيا او كليا من حيازة طرف يتمتع  
بالتنظيمية لا ي حق في اي ممتلكات ضمن اراضي الجمهورية الجزائرية  
الديمقراطية الشعبية ، ثان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية  
الشعبية تسمح بذلك الطرف وللمصدر القيام بترتيبات مناسبة ، حيث  
تنتقل بمقتضاهما تلك الحقوق الى هيئة مسروحة لها بمتنه تلك الحقوق  
بموجب قوانين الحكومة الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

بحدود مصلحتها كضامنة للتأمين أو اعادة التأمين ، أو ضامنة له في أية ("تفطية") ، سواء كان طرف أو خلف ، في عقد ينص على تقديم تفطية ، أو وكيل الادارة التفطية .

### المادة الثانية

لا تطبق الاجراءات الواردة في هذه الاتفاقية الا على التفطية المتعلقة بالمشاريع أو النشاطات المسجلة لدى حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، أو التي وافقت عليها ، أو على التنظيم المتعلقة بالمشاريع التي أبرمت بشأنها حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أو أية وحدة أو ادارة فرعية سياسية تابعة لها ، عقدا يتداول تزويد السلع أو الخدمات ، أو قامت بمناقصة متعلقة بمثل هذه العقد .

### المادة الثالثة

أ - في حالة قيام (المصدر) بدفع أموال الى أي طرف يتمتع (بالتفطية) ، فإن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مع الخضوع لأحكام المادة الرابعة من هذه الاتفاقية ، تقر بتحويل أية عملة ، أو اعتمادات، أو موجودات أو استثمار الى المصدر ، و التي من أجلها تم الدفع بموجب هذه التفطية و كذلك تقر بتمتع المصدر بما ينبع اليه من أي حق، أو ملكية أو مطلب ، أو امتياز ، أو بوجود اجراء قضائي أو اجراء قد ينجم من جراء ذلك .

ب - لن يطالب المصدر بحقوق أكبر من حقوق الطرف المحول بموجب (التفطية) فيما يخص أية مصالح تحول أو تؤول اليه بمقتضى هذه المادة . ولن يحد أي شيء في هذه الاتفاقية من حق حكومة الولايات

[ ARABIC TEXT — TEXTE ARABE ]

## اتفاقية تشجيع الاستثمار

بين

حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية

ان حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، رغبة في تشجيع النشاطات الاقتصادية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لترقية مستوى تنمية الموارد الاقتصادية والقدرات الإنتاجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حول تأمين الاستثمار ( بما فيه إعادة التأمين ) و ضمانته تلك الاستثمارات المدعومة كلياً أو جزئياً باعتماد الولايات المتحدة الأمريكية أو أموالها العامة التي تدار مباشرة بواسطة مؤسسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار ("أوبيك") ، وهي مؤسسة حكومية مستقلة أنسنت بوجوب قوانين الولايات المتحدة الأمريكية . أو تبعاً لترتيبات بين مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار ( أوبيك ) وبين شركات التأمين التجاري و إعادة التأمين و الشركات الأخرى ، تتفقان على ما يلي :

### انماده الاولى

تشير عبارة ("التفطية") كما هي مستعملة هنا ، الى أي تأمين على استثمار أو إعادة تأمين ، أو شمان للاستثمار صادر وفقاً لهذه الاتفاقية من قبل مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار ( أوبيك ) ، أو من قبل أية وكالة تخلفها من وكالات الولايات المتحدة الأمريكية أو من قبل أية هيئة أخرى ، أو مجموعة من الوثائق تتبعاً لترتيبات مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار ( أوبيك ) ، أو أية وكالة تخلفها ، وكلها تعتبر هنا ، وفيما يلي ، مشمولة بعبارة ( المصدر )

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

**INVESTMENT INCENTIVE AGREEMENT BETWEEN THE GOVERNMENT  
OF THE UNITED STATES OF AMERICA AND THE GOVERNMENT OF  
THE DEMOCRATIC AND POPULAR REPUBLIC OF ALGERIA**

The Government of the United States of America and the Government of the Democratic and Popular Republic of Algeria, desiring to encourage economic activities in the Democratic and Popular Republic of Algeria which promote the development of the economic resources and productive capacities of the Democratic and Popular Republic of Algeria and to provide for investment insurance (including reinsurance) and guaranties which are backed in whole or in part by the credit or public monies of the United States of America and are administered either directly by the Overseas Private Investment Corporation ("OPIC"), an independent government corporation organized under the laws of the United States of America, or pursuant to arrangements between OPIC and commercial insurance, reinsurance and other companies, have agreed as follows:

*Article 1*

As used herein, the term "Coverage" shall refer to any investment insurance, reinsurance or guaranty which is issued in accordance with this Agreement by OPIC, by any successor agency of the United States of America or by any other entity or group of entities, pursuant to arrangements with OPIC or any successor agency, all of whom are hereinafter deemed included in the term "Issuer" to the extent of their interest as insurer, reinsurer, or guarantor in any Coverage, whether as a party or successor to a contract providing Coverage or as an agent for the administration of Coverage.

*Article 2*

The procedures set forth in this Agreement shall apply only with respect to Coverage relating to projects or activities registered with or otherwise approved by the Democratic and Popular Republic of Algeria or to Coverage relating to projects with respect to which the Government of the Democratic and Popular Republic of Algeria, or any agency or political subdivision thereof, has entered into a contract involving the provision of goods or services or invited tenders on such a contract.

*Article 3*

(a) If the Issuer makes payment to any party under Coverage, the Government of the Democratic and Popular Republic of Algeria shall, subject to the provisions of Article 4 hereof, recognize the transfer to the Issuer of any currency, credits, assets, or investment on account of which payment under such Coverage is made as well as the succession of the Issuer to any right, title, claim, privilege, or cause of action existing, or which may arise, in connection therewith.

(b) the Issuer shall assert no greater rights than those of the transferring party under Coverage with respect to any interests transferred or succeeded to under this Article. Nothing in this Agreement shall limit the right of the Government of the United States of America to assert a claim under international law in its sovereign capacity, as distinct from any rights it may have as Issuer.

(c) The issuance of Coverage outside of the Democratic and Popular Republic of Algeria with respect to a project or activity in the Democratic and Popular Republic of Algeria shall not subject the Issuer to regulation under the laws of the Democratic and Popular Republic of Algeria applicable to insurance or financial organizations.

(d) Interest and fees on loans made or guaranteed by the Issuer shall be exempt from tax in the Democratic and Popular Republic of Algeria. The Issuer shall not be subject to tax in the Democratic and Popular Republic of Algeria as a result of any transfer or succession which occurs pursuant to Article 3(a) hereof. Tax treatment of other transactions conducted by the Issuer in the Democratic and Popular Republic of Algeria shall be determined by applicable law or specific agreement between the Issuer and appropriate fiscal authorities of the Government of the Democratic and Popular Republic of Algeria.

#### *Article 4*

To the extent that the laws of the Democratic and Popular Republic of Algeria partially or wholly invalidate or prohibit the acquisition from a party under Coverage of any interest in any property within the territory of the Democratic and Popular Republic of Algeria by the Issuer, the Government of the Democratic and Popular Republic of Algeria shall permit such party and the Issuer to make appropriate arrangements pursuant to which such interests are transferred to an entity permitted to own such interests under the laws of the Democratic and Popular Republic of Algeria.

#### *Article 5*

Amounts in the lawful currency of the Democratic and Popular Republic of Algeria, including credits thereof, acquired by the Issuer by virtue of such Coverage shall be accorded treatment by the Government of the Democratic and Popular Republic of Algeria no less favourable as to use and conversion than the treatment to which such funds would be entitled in the hands of the party under Coverage.

Such amounts and credits may be transferred by the Issuer to any person or entity and upon such transfer shall be freely available for use by such person or entity in the territory of the Democratic and Popular Republic of Algeria.

#### *Article 6*

(a) Any dispute between the Government of the United States of America and the Government of the Democratic and Popular Republic of Algeria regarding the interpretation of this Agreement or which, in the opinion of one of the Governments, involves a question of public international law arising out of any project or activity for which Coverage has been issued shall be resolved, insofar as possible, through negotiations between the two Govern-

ments. If at the end of three months following the request for negotiations the two Governments have not resolved the dispute by agreement, the dispute, including the question of whether such dispute presents a question of public international law, shall be submitted, at the initiative of either Government, to an arbitral tribunal for resolution in accordance with Article 6(b).

(b) The arbitral tribunal for resolution of disputes pursuant to Article 6(a) shall be established and function as follows:

(i) Each Government shall appoint one arbitrator; these two arbitrators shall designate a president by common agreement who shall be a citizen of a third state and be appointed by the two Governments. The arbitrators shall be appointed within two months and the president within three months of the date of receipt of either Government's request for arbitration. If the appointments are not made within the foregoing time limits, either Government may, in the absence of any other agreement, request the Secretary-General of the International Centre for the Settlement of Investment Disputes to make the necessary appointment or appointments, and both Governments agree to accept such appointment or appointments.

(ii) The arbitral tribunal shall base its decision on the applicable principles and rules of public international law. The arbitral tribunal shall decide by majority vote. Its decision shall be final and binding. Only the two Governments may request the arbitral procedure and participate in it.

(iii) Each of the Governments shall pay the expense of its arbitrator and of its representation in the proceedings before the arbitral tribunal; the expenses of the president and the other costs shall be paid in equal parts by the two Governments. The arbitral tribunal may adopt regulations concerning the costs, consistent with the foregoing.

(iv) In all other matters, the arbitral tribunal shall regulate its own procedures.

#### *Article 7*

This Agreement shall continue in force until six months from the date of receipt of a note by which one Government informs the other of an intent no longer to be a party to the Agreement. In such event, the provisions of the Agreement with respect to Coverage issued while the Agreement was in force shall remain in force for the duration of such Coverage, but in no case longer than twenty years after the termination of the Agreement.

This Agreement shall enter into force on the date of the note by which the Government of the Democratic and Popular Republic of Algeria communicates to the Government of the United States of America that its constitutional procedures with respect to the Agreement have been fulfilled.

In witness whereof, the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done at Washington on the twenty-second day of June, 1990, in duplicate, in the Arabic and English languages, both texts being equally authentic.

For the Government of the United States of America:

[ILLEGIBLE]

For the Government of the Democratic and Popular Republic of Algeria:

[ILLEGIBLE]

[TRANSLATION — TRADUCTION]

**ACCORD RELATIF À L'ENCOURAGEMENT DES INVESTISSEMENTS  
ENTRE LE GOUVERNEMENT DES ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE ET LE  
GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE  
DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE**

Le Gouvernement des États-Unis d'Amérique et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire, désireux d'encourager en République algérienne démocratique et populaire les activités économiques bénéfiques pour le développement des ressources économiques et des capacités productives de la République algérienne démocratique et populaire moyennant une assurance des investissements (y compris leur réassurance) et des garanties reposant en totalité ou en partie sur le crédit ou les moyens financiers publics des États-Unis d'Amérique et gérés soit directement par l'Overseas Private Investment Corporation ("OPIC"), une société publique autonome constituée conformément à la législation des États-Unis, ou en vertu d'arrangements conclus entre l'OPIC et des sociétés d'assurances et de réassurances et autres sociétés commerciales, sont convenus de ce qui suit :

*Article premier*

L'expression "assurance ou garantie" s'entend dans le présent Accord de toute assurance, réassurance ou garantie relative à un investissement qui est émise conformément au présent Accord par l'OPIC, par tout organisme subrogé des États-Unis d'Amérique, ou tout autre personne morale ou groupe de personnes morales, conformément à des arrangements conclus entre l'OPIC ou tout organisme subrogé, qui sont tous considérés ci-après comme des "assureurs" dans la mesure de leur intérêt en tant qu'assureur, réassureur ou garant pour toute assurance ou garantie, que ce soit en tant que partie ou partie subrogée à un contrat d'assurance ou de garantie ou en tant qu'organisme chargé de l'administration de ladite assurance ou garantie.

*Article 2*

Les dispositions du présent Accord s'appliquent uniquement aux assurances et aux garanties relatives à des projets ou activités enregistrés auprès du Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire ou approuvés par lui, ou aux assurances et garanties relatives à des projets à l'égard desquels le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire ou tout organisme ou subdivision politique dudit gouvernement, envisage de passer ou a passé un contrat relatif à la fourniture de biens ou de services.

*Article 3*

- a) Si l'organisme émetteur fait un paiement à un investisseur en vertu d'une assurance ou d'une garantie, le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire doit, sous réserve des dispositions de l'article 4 ci-après, admettre la cession à l'organisme émetteur de toutes devises et de tous crédits, avoirs ou investissements qui ont donné lieu à ce paiement en vertu de ladite assurance ou garantie, et considérer l'organisme émetteur subrogé dans tous droits, titres, créances, priviléges ou actions en justice existants ou pouvant en découler;
- b) L'organisme émetteur ne revendique pas plus de droits que ceux dont jouit l'investisseur en ce qui concerne les droits transférés ou cédés en vertu du présent article. Aucune disposition du présent Accord ne peut être considérée comme limitant le droit du Gouvernement des États-Unis d'Amérique de faire valoir toute réclamation dans l'exercice de sa souveraineté, conformément au droit international indépendamment des droits qu'il pourrait détenir en tant qu'organisme émetteur;
- c) L'émission d'assurances ou de garanties à l'extérieur du territoire de la République algérienne démocratique et populaire en ce qui concerne un projet ou une activité réalisés en République algérienne démocratique et populaire n'a pas pour effet de soumettre l'organisme émetteur aux dispositions de la législation de la République algérienne démocratique et populaire applicable aux organismes d'assurance ou aux organismes financiers;
- d) Les intérêts et redevances au titre des prêts accordés ou garantis par l'organisme émetteur sont exonérés d'impôts en République algérienne démocratique et populaire. L'organisme émetteur n'est pas assujetti à l'impôt en République algérienne démocratique et populaire du fait d'une cession ou d'une subrogation qui interviendrait conformément à l'article 3 a) ci-dessus. Le régime fiscal des autres transactions effectuées par l'organisme émetteur en République algérienne démocratique et populaire est déterminé par la législation applicable ou par un accord spécial conclu entre l'organisme émetteur et les autorités fiscales compétentes du Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire.

*Article 4*

Dans la mesure où la législation de la République algérienne démocratique et populaire invalide totalement ou en partie, ou interdit, l'acquisition par l'organisme émetteur de tous intérêts détenus par un investisseur couvert par une assurance ou une garantie sur toute propriété sise sur le territoire de la République algérienne démocratique et populaire, le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire autorise lesdits investisseur et organisme émetteur à faire le nécessaire pour que ces intérêts soient cédés à toute personne morale autorisée à les détenir en vertu de la législation de la République algérienne démocratique et populaire.

*Article 5*

Les montants en monnaie légale de la République algérienne démocratique et populaire, y compris les crédits en cette monnaie, acquis par l'organisme émetteur au titre de la-

dite assurance ou garantie, reçoivent, de la part du Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire un traitement qui n'est pas moins favorable, quant à leur utilisation et à leur conversion, que celui qui serait accordé auxdits fonds s'ils étaient détenus par l'investisseur couvert par l'assurance ou la garantie.

Lesdits montants ou crédits peuvent être cédés par l'organisme émetteur à toute personne physique ou morale et, à la suite de cette session, sont à la libre disposition de ladite personne physique ou morale pour être utilisés sur le territoire de la République algérienne démocratique et populaire.

#### *Article 6*

a) Tout différend entre le Gouvernement des États-Unis d'Amérique et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire concernant l'interprétation du présent Accord ou qui, de l'avis de l'un des deux gouvernements, ferait intervenir une question de droit international public ayant trait à tout projet ou activité pour lequel une assurance ou une garantie aurait été émise, est réglé, dans la mesure du possible, par voie de négociation entre les deux gouvernements. Si, dans les trois mois suivant la date de demande de négociation, les deux gouvernements ne sont pas parvenus à le régler d'un commun accord, le différend, y compris la question de savoir s'il comporte un élément de droit international public, est soumis, sur l'initiative de l'un ou l'autre gouvernement, à un tribunal arbitral pour être réglé conformément au paragraphe b) de l'article 6;

b) Le tribunal arbitral chargé du règlement des différends en application du paragraphe a) de l'article 6 est constitué et fonctionne de la manière suivante :

i) Chaque gouvernement nomme un arbitre; les deux arbitres désignent ensuite d'un commun accord un président qui est ressortissant d'un État tiers et dont la nomination est subordonnée à l'agrément des deux gouvernements. Les arbitres sont nommés dans un délai de deux mois et le président dans un délai de trois mois à compter de la date de réception de la demande d'arbitrage présentée par l'un ou l'autre des deux gouvernements. Si les nominations ne sont pas faites dans les délais prescrits, chacun des deux gouvernements peut, en l'absence de tout autre accord, prier le Secrétaire général du Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements de procéder à la nomination ou aux nominations nécessaires, et les deux gouvernements s'engagent à accepter ladite ou lesdites nominations;

ii) Le tribunal arbitral fonde sa décision sur les principes et règles applicables du droit international public. Il se prononce à la majorité. Sa décision est sans appel et contraignante. Seuls les deux gouvernements peuvent demander une procédure arbitrale et y participer;

iii) En cours de procédure, chacun des gouvernements prend à sa charge les frais de son arbitre et de sa représentation devant le tribunal arbitral; les frais du président et les autres frais de l'arbitrage sont assumés à égalité par les deux gouvernements. En ce qui concerne les frais, le tribunal peut adopter des règles compatibles avec les dispositions qui précédent;

iv) À tous autres égards, le tribunal arbitral arrête lui-même ses procédures.

*Article 7*

Le présent Accord demeure en vigueur six mois à compter de la date de réception d'une note par laquelle l'un des gouvernements fait savoir à l'autre qu'il a l'intention de ne plus être partie audit Accord. En pareil cas, les dispositions de l'accord relatives aux garanties émises pendant que l'Accord était en vigueur resteront applicables tant que dureront ces garanties, mais ne peuvent en aucun cas rester en vigueur plus de vingt ans à compter de l'expiration de l'Accord.

Le présent Accord entre en vigueur à la date à laquelle le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire notifie au Gouvernement des États-Unis d'Amérique l'accomplissement de ses formalités de droit constitutionnel concernant le présent Accord.

En foi de quoi les soussignés, à ce dûment autorisés par leurs gouvernements respectifs, ont signé le présent Accord.

Fait à Washington, le 22 juin 1990, en double exemplaire, en langues arabe et anglaise, les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement des États-Unis d'Amérique :

[ILLISIBLE]

Pour le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire :

[ILLISIBLE]

